سفينة محملة بالفحم الحجري وصلت ميناء طرطوس من دون إجازة استيراد

مصدر في الضابطة البحرية: ١١ مليار ليرة قيمة المصالحة على القضية

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر في ضابطة جمارك البحرية عن استقبال سفينة محملة بالفحم الحجري فيها مخالفات ومغالطات في أوراقها وبعد التدقيق تبين أن السفينة أبحرت من بلد المصدر من دون أن يكون لديها إجازة استيراد.

وفي التفاصيل بين أنه مع نهاية شهر أيار الماضي تم استقبال سفينة محملة بمادة الفحم الحجري بوزن ١١٨٠٠ طن وتعود ملكية البضاعة لتاجر من القطاع الخاص.

وبعد التدقيق من قبل رئيس المفرزة بالمركز التابع للضابطة الجمركية البحرية بأوراق استقبال الباخرة لكون الباخرة لها سابقة بالمخالفات، لوحظ حالة تلاعب وتزوير، حيث صرح القبطان أن الباخرة وصلت إلى ميناء الشحن بتاريخ ٢٠٢١/٥/٧ وغادرته محملة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٩ وذلك حسب وثيقة الموانئ العشرة التي يقدمها الربان، أما على المنافيست المقدم أيضاً من الربان فإن تاريخ شحن البضاعة ٢٠٢١/٥/٢١ أي بعد مغادرة الباخرة ميناء الشحن لأنه يجب أن يكون تاريخ الشحن على المنافيست قبل مغادرة الباخرة ميناء الشحن.

ولأن العنصر (البراتيكا) الذي استقبل الباخرة يقوم بشوهدة وصول الباخرة لا يمكنه أن يقول للقبطان أو ينوه له تصحيح خطأه حتى لا يقوم الوكيل بتقديم كتاب تصحيح خطأ ويدفع مبلغ لا يتجاوز الخمس وعشرين ألف ليرة سورية وتضيع على خزينة الدولة أموال مخالفة كبيرة.

قام رئيس المفرزة المختص في الضابطة البحرية بإعلام رئاسة الضابطة وأنه وفقاً للمادة القانونية التي تعالج مثل هذه المخالفة وهي المادة ٢٧٨ من قانون الجمارك الفقرة ١٢ ومنه تم إعلام الإدارة العامة في الجمارك بتفاصيل الحادثة وطبيعة المخالفة وحالة التلاعب الحاصلة وتمت إعادة الإجابة بالتعامل مع هذه المخالفة على أنها استيراد تهريباً، وتم تقدير قيمة المصالحة على هذه القضية ما بين ٨-١١ مليار ليرة في حال تم التوجه للمصالحة على هذه القضية، على حين حالياً تمت إحالة الملف والقضية إلى القضاء ليتم التعامل معها وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها وخاصة في مثل هذه الحالة.

مدير عام الإسمنت يتأمل إنتاج ١٥ ألف طن باليوم ويشكو نقص العمالة وصعوبة الأوضاع..!

الفساد موجود... وإلا فما معنى ترك ٢,٥ مليون طن منذ عام ٢٠١٢ بالعراء..؟

| هناء غانم

أكد مدير عام المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء المثنى السرحاني في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المؤسسة بشركاتها الأربع طورت نفسها من حيث الإنتاجية بنسبة ١٣٤ بالمئة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، وكان هناك زيادة بالإنتاج تتجاوز ١٠٠ بالمئة بالإسمنت، هذه الزيادة انعكست على إيرادات المؤسسة فعلياً حيث بلغ ربح المؤسسة للربع الأول بالعام الجاري نحو ١٣,٧ مليار ليرة سورية صافياً في حين بلغت أرباح المؤسسة وشركاتها لنهاية النصف الأول من العام أي لغاية ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٢٨,٢ مليار ليرة صافية أي بعد احتساب تغير المخزون وكل الاستخدامات.

وحول زيادة أسعار الإسمنت قال مدير عام المؤسسة: إن الإسمنت جزء من العديد من المواد التي تدخل في سعر العقار من حديد التسليح والحصويات واليد العاملة وسعر الأرض وتكاليف الترخيص كلها مجتمعة تشكل سعر تكلفة المتر المربع العقاري إضافة إلى ربح تاجر العقار الأمر الذي ينعكس على زيادة أسعار العقارات..

١١ ألف طن يومياً

وأضاف إن الإنتاج الفعلي للمؤسسة يقارب ١١ ألف طن يومياً ونطمح لرفع الإنتاج إلى ١٣ ألف طن وتطوير وتأهيل أفران شركة طرطوس حيث بدأ الفرن الرابع بإجراء المعيارات النهائية له والمتوقع أن يستقر بالإنتاج وحالياً يتم تأهيل فرن رقم ٣ / في شركة طرطوس، ومن المتوقع أن يزيد إنتاجها ٣٠٠٠ طن حتى نهاية العام حيث انها تسلم يوميا ٢٠٠٠ طن وفيما يخص شركة عدرا أضاف: تم التجهيز لتأهيل مستثمراتها، مبيناً أن الشركة تنتج حالياً ٢٥٠ ألف طن يومياً وتقوم الشركة المذكورة بالتجهيز لتأهيل الفرن رقم ٣ مما يرفع الطاقة الانتاجية لهذه الشركة الى ٣٢٠٠ طن يوميا .

وشركة الرستن لديها مطحنة واحدة يتم توريد الكنكر من «السورية» طاقتها في أسعار القطع التبديلية ويشكل عبئاً كبيراً على التكاليف الإنتاجية واستقرار سعر الصرف يؤدي إلى استقرار التكاليف الإنتاجية.

وحول توقعات الاستهلاك المحلي لمادة الإسمنت على الوضع الحالي للمؤسسة ذكر أنه يجب أن يصل إلى ١٥ ألف طن يومياً، علماً أننا ننتج ١١ ألف طن فقط ونأمل أن تزداد الكمية إلى ١٣ ألف طن يومياً في نهاية العام .

وتجاوزت قيمة المبيعات ١٤٥ بالمئة .

وحول المعوقات التي تعترض عمل المؤسسة قال إنها دائماً موجودة في هذه الظروف الاستثنائية مبيناً أن المؤسسة تحقق ربحاً بهذه الظروف من خلال كوادرها وخاصة أن العمالة ذات الاختصاص شبه معدومة والكفاءات الهندسية موجودة لكنها لا تستطيع الاستمرار بهذا الوضع بسبب فقدان اليد العاملة المهنية، وإدارات الشركات تعمل على مدار الساعة لرفع وتيرة الإنتاج وتخفيض التكاليف، هذه العوامل تصب في منحى واحد هو توفير المادة في الأسواق المحلية ، لافتاً إلى أن المؤسسة تقوم حالياً بإنتاج بعض المواد الأخرى مثل المواد الصحية في بورسلان حماة وهي مؤسسة رابحة وكل منتجاتها مباعة إضافة لذلك لدينا الشركة العربية بحلب يتم تأهيلها وقيد التوقيع على العقود النهائية «عقد استثمار بالتراضي» مؤكداً أن تأهيلها سوف يساهم في نقلة نوعية لمنطقة حلب وريفها حيث يبلغ إنتاجها نحو ٣ آلاف طن يومياً من الإسمنت.

الأمر الآخر هو تغير سعر الصرف يؤثر في أسعار القطع التبديلية ويشكل عبئاً كبيراً على التكاليف الإنتاجية واستقرار سعر الصرف يؤدي إلى استقرار التكاليف الإنتاجية.

وحول توقعات الاستهلاك المحلي لمادة الإسمنت على الوضع الحالي للمؤسسة ذكر أنه يجب أن يصل إلى ١٥ ألف طن يومياً، علماً أننا ننتج ١١ ألف طن فقط ونأمل أن تزداد الكمية إلى ١٣ ألف طن يومياً في نهاية العام .

فساد بالذهب الأسود!

ولدى سؤاله من كان صاحب القرار بإنتاج ملايين الأطنان من «الكلنكر» وهي المادة نصف مصنعة من الاسمنت ووضعها في العراء بطريقة غير صحيحة قال: بالفعل يوجد في شركات المؤسسة حوالي ٣,٤ ملايين طن من الكلنكر تم إنتاجها في عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨ لافتاً إلى أن هذه الكميات الموجودة فقدت جزءاً من مواصفات المادة الميكانيكية والفيزيائية بسبب وضعها بالعراء وتعرضها للأمطار، ويتم إدخالها حالياً إلى دائرة الإنتاج بنسبة بسيطة لا تتجاوز ٢٥ الى ٣٠٪ وهي محددة من مخابر مختصة في الشركات تخضع للمواصفات القياسية السورية ومن المتوقع أن ننتهي من هذا المخزون خلال ٧ سنوات، علماً أنه يشكل عبئاً مالياً وفنياً كبيراً على الشركات المنتجة.

وحول الإجراءات التي اتخذت حيال من كان السبب في هدر المال العام قال: إن هذا الموضوع حساس جداً وكان يجب أن يعالج في حينه وأن يكون هناك دراسة دقيقة للعملية الإنتاجية المثالية أي إن الأفران الأربعة بطرطوس التي كانت تعمل بنصف طاقتها اي يعمل فرنان فقط ليكون هناك لا عودة في هذه الأفران إلا بتأهيلها ودفع عشرات المليارات كان الأجدر حينها إيقافها وعندما ما طلب أحد مديري الشركات إيقاف نصف الأفران في تلك الأثناء تمت إقالة هذا المدير من عمله فوراً!

ولدى سؤاله لماذا تتهم مؤسسة الذهب الأسود «بالفساد» قال: للأسف هذا المصطلح مضخم في الحقيقة لكن لا يمكن أن ننكر أن الفساد موجود بالفعل ومصطلح الفساد مرتبط بالمؤسسة وشركاتها، مبيناً لا يمكن محاربة الفساد دفعة واحدة وإنما يجب فلترته على اجزاء لأن مؤسسة تتجاوز أرباحها ٤٠ بالمئة من نفقاتها هو رقم قياسي لا نستطيع أن نسميها مؤسسة فاسدة علماً أنه يوجد مكامن للفساد، وهي موجودة ويتم العمل على التخلص منها والجهات الرقابية تقوم بدورها بشكل كامل وقد تمت تحويل الكثير من قضايا الفساد إلى التحكيم القضائي الذي يعتبر هو الفاصل لمحاسبتهم حسب مستوى الفساد ولا أحد يستطيع أن «يغطي الشمس بغربال» لأن الفساد موجود لكن يجب معالجته بهدوء وتروٍ حتى لا ينعكس على الإنتاج والإنتاجية، علماً أن إنتاج هذه الكميات الكبيرة يجب أن يوضع في أماكن محمية مخصصة لتخزينها وحمايتها من العوامل الجوية ضمن هنكارات خاصة مع تأكيد أن الحد الأقصى لتخزين المادة هو عامان فقط.

وحول عقد فرعون قال هو قيد التحكيم القضائي والقرار الفاصل للقضاء مبيناً أن للمحكمة أصولاً تعمل على أساسها ولا نستطيع أن نتدخل بقرارها.

حال الشركات المدمرة

وعن حال الشركات المدمرة قال يدرس حالياً عرض كل الشركات التي تعرضت للتخريب خلال الأزمة التي تعرضت لها سورية من حيث إعادة تأهيلها ذاتياً إن أمكن أو إعلانها على مبدأ التشاركية أو عرضها للاستثمار مؤكداً أن هناك عروضاً ترد إلى المؤسسة بخصوص استثمار المعامل المدمرة ولاسيما معمل المسلمية بحلب.. ومعمل الرستن حيث يوجد حالياً تطوير مطحنة رقم ٢/ الأمر الذي يرفع الطاقة الإنتاجية لهذه الشركة لتصل إلى ٥٠٠ طن يومياً مما يغطي احتياجات المنطقة الوسطى.

وحول إمكانية تصدير مادة الإسمنت قال: إن المؤسسة جاهزة لتسليم ٥٠ ألف طن شهرياً للتصدير ولا تؤثر في حاجة السوق المحلية لكن الأمر مرتبط بوزارة الاقتصاد وتم مراسلة الوزارة والإعلان ٣ مرات للتصدير الخارجي إلا أنه لحينه لم يتم اتخاذ أي قرار علماً أن التصدير له حوافز مرتفعة للعمالة وله انعكاس إيجابي على المؤسسة باعتباره يعطي عاملاً محفزاً وسوف ينعكس على زيادة كميات الإنتاج.

وحول موضوع تقييم العقارات الخاص بكل وزارة قال المشروع في نهايته بعد أن تم جرد لكامل الشركات وتحديدها وتزويد الوزارة بكافة التفاصيل ، مبيناً أن لدينا نحو ٦٠٠٠ دونم تم جردها أي إن شركات المؤسسة تتموضع على عقارات بمئات الدونمات، لافتاً إلى أن شركة الرستن مثلاً تدرس إمكانية زراعة ٧٠٠ دونم للحبوب مع تأكيد أن هذه الشركة لا يوجد فيها سوى مطحنة واحدة أي لا يوجد فيها أي تلوث قد يؤثر في الزراعة ، موضحاً أن الوضع يدرس في باقي الشركات من حيث استثمارها بالشكل الأمثل.

ولاسيما أن الشركة الوطنية للإسمنت بدمر كانت مهملة ومعرضة للسرقة والتخريب، اليوم بلغت عائدات استثماراتها السنوية نحو ٨٥ مليون ليرة سورية، حيث تم إجراء عقود إيجار لعدد من الشركات وهذا لا يؤثر على اي مشروع مستقبلي يمكن طرحه للاستثمار من الجهات العليا وهو عبارة عن استثمار مؤقت للشركة مبرم مع المؤسسات والشركات الحكومية .

> ٢٨ مليار الأرباح خلال النصف الأول.. وأسعار الإسمنت أثرت في النشاط العقاري

زيادات على أسعار الشاي المعبأ والفرط

| هناء غانم

نشرة جديدة أصدرتها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تتعلق بأسعار المواد والسلع الأساسية حيث تضمنت النشرة أسعار العديد من المواد التموينية السكر والأرز الصيني والهندي والتايلاندي والإسباني والبرتغالي وزيت دوار الشمس والصويا والسمن النباتي والشاي بأنواعه والتونا بأنواعها والسردين والعدس والحمص الحب والبرغل والذرة والمعكرونة والشعيرية والحلاوة الطحينية والقهوة والدقيق الأبيض الزيرو والسميد.

وكلفت الوزارة مديرياتها بالمحافظات إصدار النشرات الدورية لأسعار البيض والفروج واللحوم الحمراء مكانياً بشكل أسبوعي بالتنسيق مع المحافظات المنتجة وفروع السورية للتجارة والجهات المعنية الأخرى.

ولكن الجديد في النشرة أن الوزارة قامت برفع أسعار الشاي المعبأ بنسب وفق الآتي: أولاً يضاف نسبة (١٠ بالمئة) تكاليف تعبئة وتغليف من قيمة الشاي الفرط حسب نوعه وصنفه للعبوات وزن ٤٥٠ غ فما فوق إضافة لذلك يضاف نسبة (٢٠ بالمئة) تكاليف تعبئة وتغليف من قيمة الشاي الفرط حسب نوعه وصنفه للعبوات وزن أقل من (٤٥٠)غ كما تحدد أسعار الشاي المستورد المعبأ في ظرف وبعبوات مختلفة حسب الأوزان استناداً لسعر الشاي السوبر بيكو إكسترا الفرط مضافاً إليه تكاليف التعبئة والتغليف بنسبة (٢٠بالمئة).

وبينت الوزارة في نشرتها أنه تم تحديد أسعار الشاي المنتج محلياً المعبأ في ظرف مغلف خاص بكل ظرف وبعبوات مختلفة حسب الأوزان استناداً لسعر الشاي السوبر بيكو إكسترا الفرط مضافاً إليه تكاليف التعبئة والتغليف المحلي بنسبة (٣٠ بالمئة). ودعت الوزارة كل حلقات الوساطة التجارية لتداول الفواتير التجارية طبقاً للأسعار المحددة أعلاه وتكلف مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمحافظات بمتابعتها.

وذكرت الوزارة أن هذه الأسعار تعتبر حداً أقصى لا يجوز تجاوزها ويمكن البيع بسعر أقل منها ويخضع مخالفوها للعقوبات المنصوص عليها بالمرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١ كما يمكن للمنتج والمستورد البيع مباشرة لبائع المفرق أو للمستهلك شريطة أن تكون الفاتورة الصادرة عنه مطابقة لأسعار المبيع للمستهلك كحد أقصى.

رقم يثير الانتباه

السوريون باعوا واشتروا مساكن بـ١٤٠٦ مليارات ليرة خلال ٥٠ يوماً

٣٦ ألف عقد إيجار بزيادة ١٣ بالمئة

| الوطن

كشفت وزارة المالية في بيان لها أن إجمالي عدد البيوع العقارية المنفذة في المحافظات بلغ ١٨٢٩١ عملية، وذلك منذ بدء تنفيذ القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٢١ الخاص بالضريبة على البيوع العقارية ولغاية ٢٩ تموز (٢٠٢١)، أي بحوالي ٥٠ يوم عمل فعلي بعد خصم أيام العطل، بزيادة ٢٢,٨ بالمئة مقارنة بالعدد الإجمالي المنفذ حتى نهاية الأسبوع السابق، بإجمالي قيم رائجة لتلك البيوع قاربت ١٤٠٦,٨ مليار ليرة، بزيادة ١٦,٢ بالمئة عن إجمالي القيم في نهاية الأسبوع السابق، على حين تم تنفيذ ٣٦٨٣٦ عقد إيجار بزيادة ١٣,٣ بالمئة عن إجمالي العقود المنفذة حتى نهاية الأسبوع السابق.

وكانت وزارة المالية أوضحت أنه تم إنجاز التقييمات التي طلبت من اللجان الفرعية لإعادة النظر في القيم الرائجة التي كان قد تم تحديدها من قبل هذه اللجان لتصويب بعض الأخطاء التي وردت في التقييمات الأولية أو بعض العثرات في التطبيق، حيث اعتبر بعض العاملين في المالية أن بعض حالات الخلل التي رافقت تطبيق قانون البيوع العقارية رقم ١٥ من العام الجاري إستدعت الطلب من اللجان الفرعية في المحافظات تسليم تقرير يقيم حالة تطبيق القانون وأداء الدوائر المالية وحالات الخلل أو الأخطاء التي اعترضت تنفيذ القانون وتعليماته التنفيذية لعرضها على اللجان الرئيسية والمركزية وتقييم الحالة العامة لتنفيذ القانون ومعالجة نقاط الخلل وتقويمها، وأنه من الطبيعي لأي مشروع جديد أن تظهر بعض الأخطاء أو بعض حالات الخلل أثناء تطبيقه لكن ذلك يستدعي سرعة معالجة مثل هذه الحالات والنقاط من الخلل وهو ما عملت عليه وزارة المالية.

المصرف التجاري يعلن برنامجه لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

| الوطن

أطلق المصرف التجاري السوري أمس برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المصرف على أن يبدأ العمل به رسمياً مطلع الأسبوع المقبل عبر تلقي طلبات التمويل لدى فروع المصرف في كل المحافظات.

وأوضح المصرف في بيان له أن برنامج التمويل يتكون من عدة منتجات مصرفية بفوائد مدعومة حيث يدعم هذا النوع من القروض بتخفيض معدلات الفائدة على كل القروض التي تمنح لهذه المشاريع ضمن هذا البرنامج بمعدل ٢ بالمئة.

وتابع المصرف أن جزءاً أساسياً من القروض الممنوحة للمشاريع هو بفائدة مدعومة من البرنامج الحكومي لدعم فوائد القروض من قبل هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويصل الدعم إلى معدل فائدة ٧ بالمئة وتتحمل المشاريع فائدة بسيطة بنسبة ٤ بالمئة على الرصيد المتناقص للقرض كما يسعى المصرف للحصول على الموافقات اللازمة لتشميل بقية المنتجات المطروحة للتمويل في برنامج دعم الفائدة.

وهذا البرنامج وفقاً للتجاري هو عبارة عن محفظة قروض إنتاجية عبر مجموعة من القروض الاستثمارية بآجال متنوعة غاياتها الرئيسة تنصب في العملية الإنتاجية وتقديم قيمة مضافة للاقتصاد بما يساهم في رفع الناتج المحلي وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة كرافد اقتصادي أساسي خلال المرحلة الراهنة ويساهم في حل المشكلات التمويلية التي تواجهها هذه المشروعات بفوائد مدعومة وتوفير فرص العمل وتعزيز قدراتها التنافسية في الاقتصاد الوطني.

ويقدم التجاري وفقاً للبيان العديد من القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فبالنسبة لمشاريع الطاقة البديلة يقدم المصرف قروضاً «لإنتاج الطاقة المتجددة وقروضاً لإنتاج مستلزمات وتجهيزات (مكونات) الطاقة المتجددة» وقروضاً لمعامل الألبان والأجبان «مشتقات الحليب» وبالنسبة لمشاريع صناعة الخيوط والنسيج الآلي والأقمشة والمصابغ يقدم «قروضاً لمعامل صناعة الخيوط وقروضاً لصناعة الأقمشة المصرفة والمصابغ والقروض لإقامة وتشغيل وترميم منشآت صناعة النسيج الآلي والتريكو والسجاد والموكيت».

وبالنسبة لمشاريع الصناعات الكهربائية والإلكترونية يمنح المصرف «قروضاً لصناعة أجهزة الإنارة وقروضاً لإقامة وتشغيل وترميم منشآت صناعة الأدوات والأجهزة الطبية» وبالنسبة لمشاريع الصناعات الخشبية والألمنيوم يمنح المصرف قروضاً لصناعات الفوميكا وقروضاً لصناعة الألمنيوم كما يقدم المصرف ضمن برنامج تمويل المشروعات قروضاً لـ«معاصر الزيتون والمداجن والمباقر ومعامل البلاستيك والأنابيب ومعامل الأحذية والألبسة الجاهزة ومعامل الأعلاف والصناعات الحرفية ومعامل توضيب المنتجات الزراعية».

ويشير المصرف في بيانه إلى أن بإمكانه لاحقاً إضافة أنواع جديدة للقروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس يوضّح خلفيات الاعتداء على منزله والإساءة والافتراء على ابنه

حمّاد: ليس لي أي خلافات مالية مع أحد داخل سورية وخارجها

بلدنا بلد مؤسسات نثق بها ونأمل ألا تتأخر الجهات المختصة في كشف المعتدين

طرطوس- الوطن

أكد السيد مازن حمّاد رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس أن العمل الإجرامي الذي حصل على منزله وسط مدينة طرطوس فجر الخميس الماضي بعيد كل البعد عن عادات وأخلاقيات أبناء محافظة طرطوس أم الشهداء وهو عمل مدان ومرفوض منهم بشكل قاطع.

وأضاف حمّاد في رده على تساؤلات بعض الإعلاميين والناشطين على صفحات التواصل الاجتماعي خلال زيارتهم له في مقر الغرفة أمس: إن الموضوع بيد الجهات المختصة والرسمية وهي تتابع تحرياتها وتحقيقاتها في ضوء المعطيات التي وضعت بين أيديها ومنها الصور التي التقطتها كاميرات المنزل للسيارة التي كان يقودها المعتدي مطلق النار ومن معه، مشيراً إلى أن الاعتداء لا ينفصل عما تعرض له ابنه من إساءة وافتراء وبطريقة مدروسة لكنها مخلّة بالقوانين والأنظمة بالتعاون مع بعض الأشخاص قبل يومين من وقوع الاعتداء، متمنياً ألا تتأخر هذه الجهات في كشف الحقائق ومعرفة المعتدين ومن دفعهم لذلك، مؤكداً ثقته بالأجهزة الأمنية والرسمية والقضائية وإيمانه بدولة المؤسسات وسيادة القانون وليس بسيادة البلطجة والفوضى وخرق القانون التي يريدها أمثال مرتكبي هذا الجرم ومن يقف وراءهم.

وجواباً عن سؤال يتعلق بخلفيات هذا الاعتداء برأيه قال حمّاد: أود أن أوضح لجميع المتابعين والمهتمين أن ما حصل ليس وليد اللحظة فمنذ استلامي غرفة تجارة وصناعة طرطوس وقبلها تعرضت لحملات تشهير وتشويش وإساءة عبر بعض المواقع والأشخاص المأجورين من دون وجه حق على الإطلاق، وتأكيداً على ذلك أقول لكل من يملك أي إثبات ضدي منذ بداية عملي التجاري والاستثماري وحتى الآن لجهة مخالفة القوانين أو الأنظمة فليكتب عنها ولينشرها للعلن مع تعهدي بعدم مقاضاته أو اتخاذ أي إجراء قانوني بحقه شريطة أن يكون لديه إثبات لما يكتب، أما إن كان الهدف من كتابته الإساءة والتشهير عبر صفحات تواصل خارجية أم داخلية غير موضوعية فلن أسكت وسوف ألجأ لدولتنا دولة المؤسسات فأنا وأولادي لن نخرج عنها ولا منها مهما حاول المرتكبون ذلك.

وقال حماد: أنا وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ومنذ مباشرتنا مهامنا كان لدينا هدف واحد هو النهوض بالعمل الإنساني والاجتماعي والاقتصادي في طرطوس إيماناً منا بأن طرطوس قدمت الكثير وعلينا التواجد مع المواطنين بكل المجالات من دون أي غايات أو أهداف أو السعي لأي مناصب أو منافع وكان ذلك من خلال المبادرات الخيرية الكثيرة التي أقمناها وتشاركنا فيها مع مؤسسات الدولة خاصة وزارة الأوقاف عبر أسواق الخير ومحافظة طرطوس ممثلة بالسيد المحافظ الذي كان الداعم والراعي لنشاطات الغرفة ومبادراتها الاجتماعية والإنسانية إيماناً منه بالعمل مع الفعاليات الاقتصادية في محافظة طرطوس لما فيه خير المحافظة وسكانها، لكن يبدو أن البعض لم يرق لهم هذا النشاط فبدؤوا بالإساءات عبر وسائل التواصل وبمحاولات وضع العصي بالعجلات.

وأكد رئيس الغرفة أنه ليس على خلاف مالي مع أحد لا في سورية ولا في لبنان ولا في أي دولة أخرى كما قال البعض وأن ما تعرض له لن يثنيه عن الأعمال التي يقوم بها بشكل شخصي أو مؤسساتي، مشدداً على أن أولاده وأسرته خط أحمر ومن يريد منه شيئاً فليواجهه بعيداً عنهم.

وفي الختام توجه بالشكر والعرفان لجميع أعضاء الغرفة وكل من تعاطف معه ومع أسرته واطمأن عليهم ولكل من شجب واستنكر هذا العمل الإجرامي الخسيس.